

Distr.: General
16 November 2021
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة 8906 لمجلس الأمن المعقودة في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "صون السلام والأمن الدوليين"، أصدر رئيس مجلس الأمن البيان التالي باسم المجلس:

"يشير مجلس الأمن إلى قراراته وبياناته الرئاسية السابقة التي تناول فيها مسائل الدبلوماسية الوقائية، ومنع نشوب النزاعات المسلحة، وبناء السلام والحفاظ عليه، وكذلك الوساطة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

"ويعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه بميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مقاصده ومبادئه، والمسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن بموجب الميثاق عن صون السلم والأمن الدوليين.

"ويسلم مجلس الأمن بأن أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية تتحمل المسؤولية، في حدود ولاياتها، عن المساهمة في تحقيق المقاصد المنصوص عليها في المادة 1 من ميثاق الأمم المتحدة.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه بالدور المركزي للأمم المتحدة، وكذلك التزامه بتعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة.

"ويشدد مجلس الأمن على أهمية دور المنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية وأهمية التعاون معها، بما يتسق مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، بقصد الإسهام في الجهود الدولية لدعم الميثاق.

"ويكرر مجلس الأمن تأكيد التزامه بالتذرع بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات أو الأوضاع الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها.

"ويشدد مجلس الأمن على أهمية اتباع نهج شامل للحفاظ على السلم، لا سيما من خلال منع نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية، وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الدولي والوطني، وتشجيع النمو الاقتصادي المطرد والمستدام، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية الاجتماعية، والتنمية المستدامة، والمصالحة الوطنية والوحدة الوطنية، بسبل منها الحوار الشامل للجميع والوساطة، وإمكانية اللجوء إلى القضاء والعدالة الانتقالية، والمساءلة، والحكم الرشيد،



والديمقراطية، والمؤسسات الخاضعة للمساءلة، والمساواة بين الجنسين، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها.

”ويعرب مجلس الأمن عن التزامه المستمر بتعزيز التفاعل بانتظام مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومحكمة العدل الدولية والأمانة العامة وفقاً للولايات المنوطة بكل منهم بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما في ما يتعلق بالمسائل المتصلة بأدوات وآليات الدبلوماسية الوقائية.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أهمية دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام، ويكرر دعوته إلى زيادة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في جهود الدبلوماسية الوقائية وجميع عمليات صنع القرار ذات الصلة في ما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام تمشياً مع القرار 1325 (2000) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن والقرارات ذات الصلة به.

”ويسلم مجلس الأمن بأن بناء السلام عملية سياسية في جوهرها تهدف إلى منع نشوب النزاعات وتصعيدها أو تجديدها أو استمرارها، وبأن بناء السلام يشمل طائفة واسعة من البرامج والآليات السياسية والإنمائية والمعنية بحقوق الإنسان.

”ويسلم مجلس الأمن كذلك بالدور الاستشاري للجنة بناء السلام، في دعم بناء السلام في البلدان المتضررة من النزاع في ما يتعلق بالمسؤولية الوطنية والأولويات الوطنية للبلدان باعتبارها إضافة هامة لقدرة المجتمع الدولي في برنامج بناء السلام بوجه عام وفقاً لولايته.

”ويشدد مجلس الأمن على الدور الرئيسي لمحكمة العدل الدولية، وهي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، في الفصل في المنازعات بين الدول، وقيمة عملها.“